الأنباء
الخميس 9 مارس 2017

أنباء لبنانية

العميد انطوان صليبا مديراً عاماً لأمن الدولة.. وتثبيت اللواء عباس إبراهيم في موقعه كمدير عام للأمن العام

لبنان ينجز «التعيينات».. جوزف عون قائداً للجيش وعثمان للأمن الداخلي

القائد الجديد للجيش العماد جوزف عون يؤدي التحية للرئيس العماد ميشال عون في بعبدا (محمود الطويل)

بيروت ـ عمر حبنجر

أصدر مجلس الوزراء اللبناني سلسلة تعيينات عسكرية وأمنية وادارية مرتقبة أمس، تقدمها تعيين العميد جوزف عون قائدا للجيش بعد ترقيته الى رتبة عماد، وكذلك العميد عماد عثمان مديرا عاما للأمن الداخلي، بعد ترقيته الى رتبة لواء، ومثله العميد انطوان صليبا الذي عين مديرا عاما لأمن الدولة، فيما ثبت اللواء عباس ابراهيم في موقعه كمدير عام للأمن العام بعد استقالته من السلك العسكري.

وجديد التعيينات إعفاء العميد المتقاعد نزار خليل من رئاسة المجلس الاعلى للجمارك وتعيين اسعد الطفيلي مكانه، وكذلك تعيين القاضية هيلانة اسكندر رئيسة لهيئة القضايا والتشريع في وزارة العدل، والقاضي بركان سعد رئيسا للتفتيش القضائي وبدري ضاهر مديرا عاما للجمارك، والقاضية فريال دلول مفوضة للحكومة في مجلس الشورى، والقاضي جورج عطية رئيسا للتفتيش المركزي، والعميد سعد الله الحمد أمينا للمجلس الاعلى للدفاع.

واستهل الرئيس ميشال عون الجلسة بتوجيه التحية للمرأة اللبنانية في عيدها، مؤكدا ان للمرأة حقوقا سنعمل على تحقيقها.

وأطلع عون مجلس الوزراء على نتائج زيارته الأخيرة الى كل من مصر والاردن، مؤكدا تعزيز التعاون بين البلدين.

وتناول رئيس الجمهورية موضوع الوحدة الوطنية التي تتعزز يوما بعد يوم، واعتبر الشعب اللبناني نموذجا في تكوين العلاقات بين الشعوب، مشددا على ضرورة حماية ما يجمع بين اللبنانيين من مواقف. وقال: ان لبنان سيبقى يدعو الى السلام والمحبة.

واضاف ان هذه الرسالة كما غيرها سينقلها في الزيارات التي سيقوم بها الى الخارج، وأولها الى الفاتيكان. كذلك اشار عون الى انه سيحمل القضية الفلسطينية الى المحافل

المدير العام الجديد لقوى الامن الداخلي اللواء عماد عثمان

بري غير متفائل بالوصول إلى قانون انتخابات

الاقليمية والدولية كحق لا تغيب عنها، وسيعرضها مع الدول المشاركة في قمة عمان العربية.

وأشار الرئيس عون الى انه ابلغ المسؤولين الأميركيين الذين زاروه بأن لبنان يقوم بواجبه كاملا بالحفاظ على أرضه وحدوده في وجه الارهاب، وطالب القوى الخارجية بدعم الجيش اللبناني في حربه على الارهاب، وتلقى اجوبة ايجابية، كما طرح الأمر مع السفير البريطاني، مجددا التزام لبنان بالقرارات الدولية لاسيما القرار 1701.

الرئيس سعد الحريري تحدث بدوره، داعيا الى إعطاء المرأة حقوقها، واكد على تمتين العلاقات مع الدول العربية، وقال ان صعوبات كثيرة تواجه لبنان والمنطقة، وعلينا العمل لمصلحة لبنان وأمنه.

وكان الحريري أولم للسيدات الموظفات في السراي الحكومي. وقال: ان بوسع المرأة ان تنجز أكثر بكثير من الرجال، سواء في مجلس النواب أو الوزارة. وأشار الى انه بالإمكان رفع «الكوتا» النسائية في مجلس النواب عندما يتعود المواطن على انتخاب النساء، وكذلك في الوزارات.

على المستوى العربي، لاحظ وزير الخارجية جبران باسيل تقلص حجم التحفظ العربي على بند التضامن مع لبنان، في اجتماع وزراء الخارجية العرب الأخير، عما كان عليه في الاجتماع الفائت، وهذا ما اعتبره باسيل تطورا إيجابيا على كون الأمور تعود إلى طبيعتها بين لبنان ودول الخليج.

أما بالنسبة لقانون الانتخابات فلا بحث جديا فيه، وبدا ان اهميته تراجعت جراء تراجع الاهتمام الجدي به.

لكن الرئيس ميشال عون أكد أمس إصراره على قانون انتخابات جديدة على اساس النسبية يسمح بتمثيل الاقليات سواء كانت دينية أو ضمن الطائفة نفسها بما يحول دون تغليب فئة على فئة، انما يسمح لجميع اللبنانيين بالمشاركة في الحكم والقرار الوطني، سواء كانوا نوابا أو وزراء.

بدوره، وزير الداخلية نهاد المشنوق اعلن عزمه على مخاطبة مجلس الوزراء مجددا في العشرين من هذا الشهر لتذكيره بأنه جرى التداول بكل المهل القانونية، وبحال وجود توجه لإجراء الانتخابات يجب صرف الاعتمادات اللازمة ودعوة الهيئات الناخبة. وسيطلب تأجيل موعد الانتخابات لمدة شهر واحد لتجاوز المهل ولعدم امكانية اجرائها في خلال رمضان.

وفي هذا السياق، نقل نواب عن رئيس المجلس نبيه بري في لقاء الأربعاء النيابي انه غير متفائل بقانون الانتخاب.

«ورقة تفاهم» بين التيار و«أمل»

ينكب رئيس التيار الوطني الحر الوزير جبران باسيل، والمعاون السياسي لرئيس حركة «أمل» وزير المال علي حسن خليل، منذ أشهر على إعداد «ورقة تفاهم» بين «التيار» و«الحركة» تضع حدا لـ«الحرب الباردة» المستمرة بين الطرفين منذ سنوات.

ومنذ «لقاء المصالحة» الذي عقد بين الوزيرين خليل وباسيل، برعاية المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم، في يناير الماضي، والعلاقة بين التيار الوطني الحر وحركة «أمل» تأخذ منحى إيجابياً، والنقاشات في الملفات بينهما متشعبة. فالتواصل بين «الحليفين» لا يقتصر فقط على الأمور العامة، بل يتعداه إلى ملفات وقضايا عالقة بينهما. قسم من هذه المسائل سياسي، كالبحث في قانون الانتخابات، والقسم الآخر يتصل بملفات إدارية وحكومية وإنمائية، مثل ملف الكهرباء.

وتقول مصادر مطلعة على المشاورات، إن الاجتماعات أوشكت أن تنتهي إلى «مسودة» تضم الخطوط العريضة المتفق عليها بين الطرفين، وبالتحديد، في شأن إدارة الدولة وممارسة السلطة، باعتبار أن الملفات الاستراتيجية متفق عليها بوقت سابق بين الطرفين وهي التي تشكل الأرضية المشتركة مع حزب الله».

ويبدي التيار الوطني الحر حفاوة بالتفاهم المرتقب أن يبرمه مع حركة «أمل» أكبر من احتفاء الحركة بهذا التطور السياسي الجديد. ويعدد التيار في كواليسه أكثر من مكسب سيجنيه حاضرا ولاحقا من خلال هذا التفاهم الموعود، فهو إن حصل سيمكن التيار من استكمال عقد تفاهمات وطنية أبرمها مع العديد من مكونات الساحة خلال الأعوام العشرة المنصرمة كانت باكورتها تفاهمه المدوي مع حزب الله، وقبل عام «تفاهم معراب» مع حزب القوات اللبنانية، وأخيرا وليس آخرا «الهدنة» التي أبرمها مع تيار المستقبل» بعد قبول زعيمه الرئيس سعد الحريري بخيار عون رئيسا، والتي تحاكي تفاهما واتفاقا ولكن «اتفاق جنتلمان».

وبناء على كل هذه المعطيات فان التيار الوطني الحر يعتبر أن التفاهم الموعود يفضي في الضمن الى أن يصب في خانة تعزيز حضوره السياسي، والى إقرار متجدد بمكانته السياسية ودوره وموقعه في معادلات المشهد السياسي عموما.

ويتعزز الشعور السلبي لدى قاعدة حركة «أمل» حيال هذا التطور المستجد من معادلة أنه ما أتى إلا عقب وصول العماد عون الى سدة الرئاسة بعد طول ممانعة من بري وفريقه، وبعد تحقيق التيار الوطني الحر مكاسب في الحكومة وعلى مستوى الدولة عموما، بحيث بدا الأمر كله بمثابة خضوع للأمر الواقع المفروض وليس نتيجة تطور طبيعي.

مداهمة مكاتب صيرفة بتهمة تحويلها أموالاً إلى «داعش» في الرقة

بيروت: نفّذت الأجهزة الأمنية اللبنانية عمليات دهم شملت مؤسسات صيرفة وشركات مالية في بيروت بعد الاشتباه في تحويلها مبالغ مالية ضخمة خارج لبنان تصل الى ايدي تنظيم داعش، وفق ما أفاد به مصدر قضائي لوكالة فرانس برس.

وأكد مصدر قضائي لبناني «تنفيذ الأمن العام عمليات مداهمة شملت مكاتب صيرفة وشركات مالية للاشتباه في تحويلها مبالغ مالية ضخمة الى مناطق مشبوهة تحت سيطرة تنظيم داعش في الرقة وسواها».

وأوضح ان عمليات المداهمة بدأت أمس الأول، وتم بموجبها «اقتياد عدد من الأشخاص الذين يخضعون حاليا للتحقيق من دون أخذ قرار بتوقيف أي منهم بعد».

ونقلت وسائل اعلام محلية في لبنان ان قيمة الأموال التي تم تحويلها تبلغ نحو 20 مليون دولار، الا أن المصدر القضائي قال ان «هذا الرقم مبالغ فيه»، متحدثاً في الوقت ذاته عن «مبالغ طائلة».

أنباء سورية

حركة النجباء العراقية تعلن من طهران تشكيل لواء لـ"تحرير" الجولان

روسيا تعلن الهدنة في الوعر والغوطة والنظام يقصفهما

عواصم ـ وكالات: قصفت طائرات النظام السوري الغوطة الشرقية في ريف دمشق وحي الوعر في حمص، رغم إعلان موسكو التوصل الى هدنة في هاتين المنطقتين الخاضعتين للمعارضة، في وقت اعلنت ميليشات ما يسمى «النجباء» العراقية عن تشكيل جديد تحت مسمى «لواء الجولان»، لتحرير الجزء المحتل من هضبة الجولان من اسرائيل.

وقد قتل وأصيب عدة مدنيين جراء غارات للنظام استهدفت أبرز معاقل الفصائل المعارضة في الغوطة الشرقية وريف دمشق، بعد أقل من 24 ساعة من إعلان روسيا وقفا لإطلاق النار في المنطقة، وفق ما اكد المرصد السوري لحقوق الانسان وناشطون.

ونقلت «فرانس برس» عن المرصد ان شابا وامرأة على الأقل «قتلا كما اصيب 11 آخرون على الأقل جراء غارات استهدفت مدينة دوما» ابرز معاقل الفصائل المعارضة في الغوطة.

واشار الى ان طائرات حربية استهدفت مدينتي عربين وزملكا، تزامنا مع قصف مدفعي وصاروخي لقوات النظام على مدينة حرستا. وتسبب القصف على المدن الثلاث باصابة 12 شخصا على الأقل بجروح. وقال «انها الغارات الأولى منذ اعلان روسيا عن وقف اطلاق النار» أمس الأول.

ويأتي تجدد الغارات بعد اعلان الجيش الروسي مساء الثلاثاء وقفا لإطلاق النار في المنطقة، قال ان تطبيقه بدأ منتصف ليل الأحد الاثنين على ان يستمر حتى العشرين من الشهر الجاري.

ونفى حمزة بيرقدار المتحدث العسكري باسم جيش الإسلام، لفرانس برس «وجود أي تواصل (روسي) مع جيش الإسلام حاليا بشأن الاتفاق المذكور» مؤكدا في الوقت ذاته «أننا لا نمانع أو نرد أي اتفاق من شأنه أن يوقف شلال الدماء ومعاناة شعبنا».

ومع تجدد الغارات والقصف أمس، قال محمد علوش القيادي في جيش الاسلام لفرانس برس ان «اعلان روسيا وقفا لاطلاق النار في الغوطة الشرقية لدمشق هو اعلان سياسي فقط لكنه عسكري غير منفذ».

واعتبر ان الاعلان الروسي «جاء متأخرا اذ كان من المفترض ان يعلن في الخامس من الشهر الجاري لكن النظام لم يلتزم» مضيفا «حتى مع هذا الاعلان، لا يوجد التزام بنظام التهدئة».

وفي حي الوعر الحمصي، أعلن الجيش السوري الحر موافقته على الهدنة، لكن الغارات قتلت وجرحت عدة اشخاص ايضا.

وأكد المتحدث باسم الفصائل المسلحة «أسامة أبو زيد» ـ في بيان أوردته قناة (روسيا اليوم) الإخبارية أن هذا الاتفاق تم في حي الوعر برعاية روسية، ولم يوضح في بيانه أي تفاصيل أخرى في هذا الصدد، لكن مصادر اعلامية اكدت مقتل شخص وإصابة آخرين في تجدد القصف على حي «الوعر» المحاصر منذ سنوات.

من جهة أخرى، قال هاشم الموسوي، المتحدث باسم «النجباء» التي ارسلت مقاتلين لمساندة النظام السوري، خلال مؤتمر صحافي عقده في العاصمة الإيرانية طهران: «بعد الانتصارات الأخيرة، شكلنا فيلقا لتحرير الجولان، هذا الفيلق مدرب ولديه خطط دقيقة، ومكون من قوات خاصة، مسلحة بأسلحة استراتيجية ومتطورة، وإذا طلبت الحكومة السورية، فنحن مستعدون إلى جانب حلفائنا لتحرير الجولان».

صور الزنازين «المنفردة» المعروفة باسم «منزل الكلب» في احد سجون داعش في الباب التي حررها الجيش الحر (ا.ف.ب)

مقتل أكثر من 23 ألف امرأة سورية منذ 6 سنوات والأمم المتحدة تدعو إلى مساعدة 7 ملايين

عواصم ـ وكالات: أفادت الشبكة السورية لحقوق الإنسان (المستقلة)، بمقتل نحو 23 ألفا و502 امرأة خلال السنوات الست الفائتة في سورية، بحسب تقرير للشبكة أصدرته أمس، بمناسبة اليوم العالمي للمرأة.

وقالت الشبكة في بيانها الذي اوردته «الأناضول» ان 91٪ منهن قتلن على أيدي النظام وحلفائه. وإن «نحو 7571 ما زلن قيد الاعتقال أو الاختفاء القسري حتى الآن».

وبينت أن النظام يعتقل نحو 6177 من هذا العدد وتشكل نسبة القاصرات منهن 319.

فيما تعتقل فصائل المعارضة المسلحة نحو 921، وتشكل نسبة القاصرات منهن 108.

أما التنظيمات المتطرفة والتي لم تسمها المنظمة في تقريرها، فتعتقل نحو 357 تشكل القاصرات نحو 22 من العدد.

بينما تعتقل الميليشيات الكردية «ي ب ك» وهي الذراع العسكرية لحزب العمال الكردستاني، نحو 116، تشكل نسبة الأطفال منهن نحو 55 قاصرا.

وأشار التقرير إلى أن «أنواع الانتهاكات والجرائم التي تعرضت لها المرأة السورية متعددة، ويأتي القتل خارج نطاق القانون في مقدمتها، والعنف الجنسي، والخطف، والاعتقال التعسفي والإصابة، بالإضافة إلى فقدان الزوج أو الولد والتشريد».

من جهة أخرى، دعا كيفين كنيدي مساعد الأمين العام للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية في سورية إلى بذل الجهود لتلبية احتياجات أكثر من 7 ملايين امرأة وفتاة تأثرن من النزاع في سورية.

وذكر بيان وزعه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا (أوتشا) بالقاهرة أمس، أن النساء والفتيات يشكلن 52٪ من 13،5 مليون سوري بحاجة إلى المساعدة الإنسانية والحماية فتعيش الكثيرات منهن في ظروف قاسية، مشيرا إلى أنه من بين أكثر من 643 ألف شخص يعيشون في 13 موقعا محاصرا يوجد به 340 ألف امرأة وفتاة.

وأضاف البيان ان النساء والفتيات يواجهن في جميع أنحاء البلاد تهديدا يوميا يتمثل في العنف القائم على أساس نوع الجنس، وتتولى النساء الأدوار التي كانت أكثر ارتباطا بالرجال مثل العمل بأجر وإعالة الأسرة، وبينما يؤدي ذلك إلى قدر أكبر من تمكين المرأة، إلا إنه يتسبب في زيادة مخاطر العنف ضد النساء والفتيات.

تقرير إخباري

منبج.. بوابة «درع الفرات» إلى الرقة

حلب ـ الأناضول: يطغى اسم مدينة منبج في ريف حلب الشرقي شمالي سورية على الساحات السورية والإقليمية والدولية، منذ أصبحت نقطة صراع بين فصائل «الجيش السوري الحر» المعارض، المقاتلة ضمن عملية «درع الفرات» المدعومة من تركيا من جهة، وقوات النظام السوري وميليشيات وحدات حماية الشعب الكردية «ب ي د»، الجناح السوري لمنظمة حزب العمال الكردستاني «ب ك ك» الانفصالية، من جهة ثانية.

ويعمل كل من النظام السوري و«ب ي د» على منع تقدم فصائل «درع الفرات» باتجاه منبج، بعد أن سيطرت الفصائل المعارضة على مدينة الباب شرقي حلب، بدعم من القوات المسلحة التركية، عقب معارك ضارية وطويلة مع تنظيم «داعش».

فيما تسعى فصائل «درع الفرات» إلى السيطرة على منبج، باعتبارها بوابة الوصول إلى مدينة الرقة التي يتخذها «داعش» عاصمة له منذ عام 2014، حيث تسعى قوات «درع الفرات» إلى تحريرها من التنظيم.

وقبل أيام، أعلن تنظيم «المجلس العسكري لمنبج وريفها»، التابع لقوات سوريا الديموقراطية «قسد» التي تسيطر عليها الميليشيات الكردية، عن تسليم خط التماس مع فصائل «درع الفرات» غربي منبج إلى قوات النظام السوري. وهو ما أكدته روسيا الداعم العسكري والسياسي الرئيسي للنظام السوري.

وتقع منبج في الشمال السوري، وتبعد عن مدينة حلب 90 كم تجاه الشمال الشرقي، بينما تبعد عن الحدود التركية 35 كم، ويفصلها عن نهر الفرات 40 كم من جهة الغرب.

وتبلغ مساحة المدينة حوالي 100 كيلومتر مربع، أما عدد سكانها، ووفق إحصاء 2014، فيبلغ قرابة 600 ألف نسمة، معظمهم من العرب بنسبة تتجاوز 90٪، إضافة إلى مكونات أخرى، مثل الكرد والتركمان والشركس، وقد تعايشوا مع بعضهم بعضا على مر التاريخ بسلام.

وشاركت منبج في الحراك الشعبي ضد النظام السوري. وسيطرت قوات المعارضة عليها بالكامل في 17 يوليو 2012، وتمت إدارتها من قبل سكانها عبر مجلس محلي، فشكلت نموذجا ناجحا للمناطق التي أدارتها المعارضة السورية.

التقرير كاملا على موقع الأنباء الإلكتروني www.alanba.com.kw